

## بطاقة تعريفية بتخصص: محاسبة

### رمز التخصص

[L 1206](#) ، [L 1203](#) ، [L 1202](#) ، [K 1105](#) ، [K 1101](#) ، [G 1701](#)

بطاقة تعريفية بتخصص : المحاسبة

المستوى : الثالثة ليسانس

الميدان : العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الفرع : العلوم المالية والمحاسبة

التخصص : محاسبة

### 1-مكان التكوين

الكلية (أو المعهد): العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير  
القسم: العلوم المالية والمحاسبة

### 2-المشاركون الآخرون:

- المؤسسات والشركاء الاجتماعيون/الاقتصاديون:  
المؤسسات التي تمنح الطلبة تربيصات في اطار اتفاقيات التعاون مع جامعة سكيكدة بما في ذلك:
- شركة ميناء سكيكدة((EPS)
- الشركة الجزائرية لأشغال الطرق(ALTRO)
- مؤسسة سوناطراك سكيكدة بجميع فروعها.(ENIP,RAFINERIE,GNL.....)
- مؤسسة نفضال.
- مؤسسة كوكاكولا.
- مؤسسة سيجيكو للعصائر.
- فندق السلام، فندق توليب رويال، فندق المنظر الجميل، فندق سطورة.....
- البنوك العمومية(BADR ,BDL,BNA....) ، إضافة للبنوك الخاصة.
- مؤسسات الاتصالات (اتصالات الجزائر. موبليس، جيزي، أوريدو).
- بريد الجزائر.
- الشركاء الدوليون الأجانب :

فرنسا:

-Université d'Aix Marseille.

-Université de Strasbourg.

### 3-التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

قاعدة التعليم المشترك للميدان : العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير  
الفرع: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

التخصصات الأخرى الملحقه بهذا  
التخصص : مالية، تكنولوجيا مالية

### 4- مضمون التكوين وسياقاته:

يعالج التكوين في هذا التخصص أهم المواضيع التي تساعد على إكساب المعارف المحاسبية التي تمكن التأهيل إلى الرقابة المالية والمحاسبية للمؤسسات الاقتصادية والمالية والعامة والخاصة.

### 5- أهداف التكوين:

- تحضير الطلبة لأجل إمكانية متابعة الدراسة في طور الماستر بتخصصات ذات علاقة بالمحاسبة والجباية.
- تكوين إطارات متخصصة في الميدان المحاسبي والجباي قادر على تحسين الأداء المحاسبي والجباي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال تفعيل أكثر لما يسمى بالتسيير المحاسبي والجباي في ظل وجود مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات والمستشارين الجبايين، وكذا المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.
- محاولة الربط بين المحاسبة والجباية باعتبارهما ذات صلة قوية بالمؤسسة، وهذا من خلال إجراء دراسات أكثر عمقا على المستوى النظري.
- معالجة وإيجاد الحلول للعديد من المشكلات في مجال المحاسبة والجباية من خلال البحوث ومذكرات التخرج المعدة من طرف الطلبة.
- توفير المادة العلمية بالمكتبة في مجال المحاسبة والجباية من خلال المذكرات المعدة من طرف الطلبة.

### 6- المهارات المستهدفة من التكوين:

للمحاسبة دور هام في النشاط الاقتصادي، من خلال ما تنتجه من معلومات محاسبية في القوائم المالية الختامية وفق النظام المحاسبي بهدف تحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، هذه المعلومات يعتمد عليها العديد من الأطراف لهم علاقة بالمؤسسة كالمستثمرين الحاليين والمرقبين، المحللين الماليين، المؤسسات المالية، المصالح الجبائية ..... الخ، وهذا من أجل اتخاذ القرارات المختلفة، وبقدر ما تكون عليه هذه المعلومات من مصداقية بقدر ما تكون هذه القرارات مفيدة بالنسبة لمتخذ القرار.

تعتبر المصالح الجبائية أحد مستخدمي المعلومات المحاسبية، فالربح الجبائي يتم احتسابه انطلاقاً من النتيجة المحاسبية مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد المحاسبية المعمول بها، وعليه فإن جباية المؤسسة تعتمد أساساً على المحاسبة، أي على النتيجة المحاسبية بالدرجة الأولى التي تخضع للضريبة بعد إجراء التعديلات والتصحيحات اللازمة بإتباع القواعد الجبائية المحددة في التشريع الجبائي .

نتج عن ما سبق وجود علاقة قانونية ومالية بين المحاسبة والجباية، ومع كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتنوع أنشطتها زاد من تعقد هذه العلاقة، مما استدعى ذلك ضرورة توفير إطارات متخصصة في مجال المحاسبة والجباية، ولعل فتح تخصص للتكوين على مستوى الليسانس في المجال المحاسبي والجبائي سوف يفتح للطالب فرصاً للتكوين في الجامعة، والتشغيل على مستوى المؤسسات الاقتصادية العامة منها أو الخاصة، إلى جانب ذلك فإن مثل هذا التكوين سوف يكون مستقطباً من طرف أصحاب المهن الحرة كمكاتب خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين سواء لتشغيل خريجي هذا التخصص على مستوى مكاتبهم أو لحصول هؤلاء الخريجين على رخص مزاولة النشاط لوحدهم بعد أداء الترتيب الخاص.

كما تتوفر مناصب العمل في مجال القطاع العام أيضاً من خلال مختلف المسابقات التي تجرى على مستوى إدارة الضرائب.

#### -الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقبالية التوظيف:

يمكن للطالب عند حصوله على الشهادة التوظيف في كل المؤسسات الاقتصادية وقطاع البنوك ويمكن حصرها:

- قطاع البنوك الخاصة والعمومية،
- قطاعات التأمين،
- المؤسسات الاقتصادية،
- قطاع الضرائب والجمارك،
- كل الهيئات الرسمية والتي تحمل الطابع الاقتصادي والخدماتي .
- مكاتب التدقيق القانوني.